

استقلالية الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد

في القطاع العام

الباحثة

حنان عبد زيد عبد الهادي

amhmydalkrawyt6@gmail.com

الأستاذ المساعد الدكتور

فاضل عباس السعدي

جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

Fadhil.alsaidie@uokufa.edu.iq

The independence of internal control and its role in
reducing corruption in the public sector

Researcher

Hanan Abdel Zaid Abdel Hadi

Asst. Prof. Dr.

Fadel Abbas Al-Saeedi

University of Kufa - Faculty of administration and economics

Abstract:-

Due to the expansion of the range of services provided by government institutions and the increase in the volume of expenditures, which doubles the tasks of internal control, which is the safety valve that contributes to maintaining the goals of the institution and identifying deviations, if any. It reflects positively on the performance of the institution and the preservation of its property and contributes to reducing administrative corruption. The research aims to test the influence relationship between the independence of internal control in reducing the phenomenon of administrative and financial corruption in government sector institutions.

The descriptive analytical method was relied on as a research method, and for the purpose of obtaining data and information, the researcher relied on the questionnaire that was directed to the supervisory and administrative staff in the Directorate of Karbala Municipalities and Municipal Institutions, as (150) questionnaires were distributed to them, and (144) valid forms were retrieved. With a response rate of 96%, the data was analyzed by adopting represented by (Microsoft Excell, Spss.V23 program), for the purpose of confirming the validity of the impact hypothesis and drawing out the required conclusions and recommendations.

The most important conclusions: Through the study, several conclusions were reached, the most important of which were Failure to provide moral support and financial incentives commensurate with the size of the responsibility placed on the shoulders of workers in the internal control departments, which creates a spirit of indifference in performing professional duties, lax performance, lack of interest in the accuracy of information and adequate professional care, and the subordination of the internal control departments in municipal institutions to the direct management in The directorate, which loses its independence.

The research resulted in a set of recommendations, the most important of which are the following:

Activating the role of internal control bodies and granting them independence from direct management at work, which guarantees them immunity and safety from the pressures of those around them, whether "colleagues or officials at work, in accordance with international standards related to this standard and the issuance of laws that oblige.

Keywords: independence of internal control, administrative corruption, public sector (government).

الملخص:-

نظراً لتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية والزيادة في حجم الإنفاق ، الأمر الذي يضاعف مهام الرقابة الداخلية التي تعد صمام الأمان الذي يساهم في المحافظة على أهداف المؤسسة وتحديد الافتراقات إن وجدت ومن أجل أن تقوم الرقابة الداخلية بمهامها لابد أن تتمتع بالاستقلالية لرفع كفاءة عملية الرقابة بما يعكس إيجاباً على أداء المؤسسة والحفاظ على ممتلكاتها وتساهي في الحد من الفساد الإداري ويفيد البحث إلى اختبار علاقة التأثير بين استقلالية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الحكومي

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للبحث، ولغرض الحصول على البيانات والمعلومات اعتمد الباحثة على استماراة الاستبيان التي وجهت إلى الملاكات الرقابية والإدارية في مديرية بلديات كربلاء والمؤسسات البلدية، إذ تم توزيع (١٥٠) استماراة استبيان عليهم، وقد تم استرجاع (١٤٤) استماراة صالحة بمعدل استجابة ٩٦٪ وتم تحليل البيانات بإعتماد الإحصائيات المتعددة (Microsoft Excell ، Microsoft Excell ، برنامج Spss.V.22 ، وذلك لغرض التأكيد من صحة فرضية التأثير والخروج بالاستنتاجات والتوصيات المطلوبة.

أهم الاستنتاجات: تم التوصل من خلال الدراسة إلى عدة استنتاجات كان أهمها

عدم توفير الدعم المعنوي والتحفيز المالي الذي يتناسب مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتق العاملين في اقسام الرقابة الداخلية مما يخلق روح اللامبالاة في اداء الواجبات المهنية والتراخي في الانجاز وعدم الاهتمام بدقة المعلومة وبدل العناية المهنية الكافية ، وتبعية اقسام الرقابة الداخلية في المؤسسات البلدية إلى الادارة المباشرة في المديرية مما يفقدتها استقلاليتها.

وقد أثر البحث عن مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:-

تفعيل دور الأجهزة الرقابية الداخلية ومنها الاستقلالية عن الإدارة المباشرة في العمل مما يضمن لهم الحصانة والأمان من ضغوط المحيطين بهم سواء "الزماء" أم المسؤولين في العمل عملاً بالمعايير الدولية الخاصة بهذا المعيار وأصدار القوانين التي تلزم بذلك.

الكلمات المفتاحية: استقلالية الرقابة الداخلية، الفساد الإداري، القطاع العام (الحكومي).

المبحث الأول

الاطار المنهجي للبحث

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تفشي ظاهرة الفساد في بعض القطاعات الحكومية ، والذي ينعكس بصورة سلبية على مستوى الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية والذي بدوره يؤثر على اداء عمل اجهزة الرقابة الداخلية المتمثل بالمدقق الداخلي من خلال القيام بواجباته بجهازية وموضوعية و بسبب غياب الاستقلالية نسبياً أدى ذلك إلى غياب الرقابة الفاعلة في تحقيق أهدافها ، بالرغم من وجود مجموعة من الضوابط والاسس والمبادئ التي ترتكز عليها في اجراءاتها الرقابية ، وانعكاس ذلك على امكانياتها في الحد من الفساد الإداري والمالي في القطاع الحكومي . ومن هنا يبرز التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث (ما هو الدور الفعلي لمعيار استقلالية الرقابة الداخلية وتأثيرها في الحد من الفساد الإداري والمالي) ومنه تبرز عدة تساؤلات وهي كالتالي:-

إلى أي مدى تتمتع أقسام الرقابة الداخلية في دوائر البلديات والمؤسسات البلدية باستقلالية في تنفيذ نشاطاتها وعملها؟

هل ان الملوك العاملة في الرقابة الداخلية تم تعيينهم وفقاً لمؤهلات خاصة تتناسب مع طبيعة عمل الرقابة وتمكنهم من انجاز المهام باستقلالية؟

كيف توفر القوانين والتشريعات الحكومية الحماية الكافية لضمان سير العمل وبشكل يحقق الاستقلالية المطلوبة لعمل الرقابة الداخلية؟

هل تؤثر استقلالية الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الحكومية؟

هل ان عدم تتمتع الرقابة الداخلية بالقدر الكافي من الاستقلالية يؤثر على كفاءة عمل الرقابة الداخلية في محاربة الفساد؟

ثانياً: أهمية البحث



ان دراسة سبل تحقيق إستقلالية الرقابة الداخلية في القطاع العام ساهم في التعرف على مستوى توفرها ونقاط القوه والضعف فيها. وتبثق أهمية الدراسة من أهمية إستقلالية الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي في القطاع الحكومي وعليه فان أهمية البحث تكمن فيما يلي:-

إذ اتها تساير الاهتمامات والاتجاهات الحديثة لدور الرقابة الداخلية وتطويرها للحد من ظاهرة تفشي الفساد وسبل معالجته.

وضع طرق المعالجة التي يجب ان تستخدم للحد من هذه الظاهرة باستخدام الأساليب الحديثة وبالاستناد إلى معايير الرقابة الداخلية التي من اهمها معيار الإستقلالية.

تمكين الادارات في القطاع الحكومي من تحديد الخلل الواجب معالجته لغرض ضمان تحقيق وتعزيز إستقلالية الرقابة الداخلية وبالتالي احكام عمل الرقابة الذي يؤدي إلى الحد من الفساد. لان ضمان توفر الإستقلالية للرقابة الداخلية سوف يزيد من كفاءه عمليه الرقابة والتدقيق الامر الذي ينعكس ايجابيا على كثير من انشطة الدائرة الخدمية في القطاع الحكومي. واغناء الجانب المعرفي من خلال دراسة استقلالية الرقابة الداخلية ودورها الفعال في انجاح عملية الرقابة الداخلية وخاصة في القطاع الحكومي.

خلال هذ البحث يمكن تسليط الضوء على ظاهرة الفساد وامكانية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات للحد من هذه الظاهرة قدر المستطاع لاسيما بوجود استقلالية للرقابة الداخلية.

ثالثاً: أهداف البحث

يمكن استعراض أهداف البحث من خلال ما يأتي:

تحليل وتشخيص الفساد الإداري ومظاهره وأسبابه وأثاره، ودور إستقلالية الرقابة الداخلية وأبعادها في الحد من ظاهرة الفساد وكما يلي:-

توضيح مسؤولية الرقابة الداخلية ومدى علاقه هذه المسؤولية بتدعم الإستقلالية الخاصة بالرقابة.

تحليل وتشخيص الفساد ومظاهره وأسبابه وأثاره، دور إستقلالية الرقابة الداخلية وأبعادها في الحد من ظاهرة الفساد.

تحديد دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الإداري والمالي في ظل معايير الرقابة الداخلية والتي يجب اعتمادها لتحقيق الأهداف المطلوبة من هذا النشاط.

تطوير عمل الملاكات العاملة في مجال الرقابة الداخلية خاصة في ظل نقل الصالحيات تطبيقاً لمبدأ الامركزية الإدارية من خلال التدريب والتعليم واختيار الملاكات الكفؤة من الخبرة والكفاءة.

تحديد مستوى الاهتمام بالحد من الفساد الإداري في المنظمات الحكومية.

توضيح مدى قدرة الرقابة الداخلية على إستقلالية دور ذلك في الحد من الفساد الذي يؤثر بشكل سلبي على كفاءة المنظمة وديموتها وبالتالي على جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

التحقق من مدى توفر الإستقلالية الخاصة بالرقابة الداخلية في الممارسات المهنية الفعلية وذلك من وجہه نظر جميع الفئات ذات العلاقة والوقوف على المعوقات التي قد تحول دون تحقيقها أو وجودة.

تسليط الضوء على مختلف مظاهر الفساد وأثاره وأسبابه ومفهوم استقلالية الرقابة الداخلية ومدى توفرها في الملاكات العاملة فيها لمكافحة الفساد وتحديد طبيعتها وتشكيلها.

التعرف على اهلية العاملين في الرقابة الداخلية الالزامية لتحقيق استقلاليتهم في القطاع الحكومي.

رابعاً: منهجية البحث وفرضياته

متغيرات البحث

اشتمل البحث على متغيرين هما المتغير المستقل (استقلالية الرقابة الداخلية) وتضمن ثلاثة أبعاد (المكانة التنظيمية)، (التعيين وفقاً للمؤهلات المهنية)، (والقوانين والتشريعات الحكومية)، والمتغير التابع (الفساد الإداري في القطاع الحكومي) واحتوى على ثلاثة أبعاد

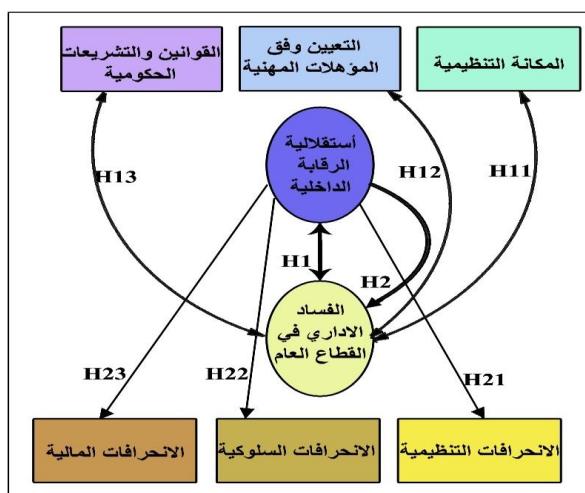


(الانحرافات التنظيمية) (الانحرافات السلوكية)، (الانحرافات المالية).

مخطط البحث النظري (المفاهيمي) :Theoretical (conceptual) frame work

يشرح الإطار النظري او المفاهيمي مسار البحث وأسسنه بشكل مؤكّد في التركيبات النظرية. وعموماً فإنّ الهدف من الإطارات هو جعل النتائج البحثية أكثر جدوى، ومقبولة للبنيّة النظرية في مجال البحث ويضمن القابلية للتعميم. كما إنه يساعد في تحفيز البحث مع ضمان توسيع المعرفة من خلال توفير التوجيه والرّازخ، كما أنه يعزّز التجربة والدقة للبحث (Adom واخرون، ٢٠١٨: ٤٤١).

يبين الشكل (١) انموذج الدراسة النظري المقترن.



المصدر: من اعداد الباحثة

تضمن مخطط البحث النظري المقترن متغيرات البحث والفرضيات التي يبحث البحث في التحقق منهم.

الفرضية الرئيسية للتأثير (H0): التي تشير إلى "وجود تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري في القطاع العام " من خلال:

الفرض (H) Alternative Hypothesis: يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري في القطاع العام .

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (H1): يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات التنظيمية.

الفرضية الفرعية الثانية (H2): يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات السلوكية

الفرضية الفرعية الثالثة (H3): يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات المالية.

سابعاً: حدود البحث

تضمن البحث الحالي حدود عينة متعددة وهي:

الحدود الزمنية: امتدت الحدود الزمنية لهذا الدراسة من (٢٠٢١/١٠/١) إلى (٢٠٢٢/٥/١).

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة بمديرية بلديات كربلاء والمؤسسات البلدية التابعة لها.

الحدود البشرية: تمثلت الحدود البشرية للبحث بملاكيات العاملة في شعب الرقابة الداخلية والشعب الإدارية في مديرية بلديات كربلاء والمؤسسات البلدية التابعة لها.

الحدود العلمية: تمثل حدود البحث بمتغيراته الرئيسية المتمثلة (باستقلالية الرقابة الداخلية) و (الفساد الإداري والمالي في القطاع العام).

ثامناً: مجتمع وعينة البحث

يعد اختيار مجتمع الدراسة وعيتها من المهام الأساسية للباحث العلمي والتي يتطلب مهارة عالية الدقة لغرض الحصول على المعلومات والبيانات المطلوب تضمينها في الدراسة والتي يستند عليها الباحث تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة للوصول إلى نتائج دقيقة ومعبرة عن المفاهيم التي استند لها الباحث في صياغاته لأسئلة وأهداف البحث.

شملت البحث مجتمع مديريات البلدية في محافظة كربلاء البالغة سبع مديريات كل من

(٤٨) استقلالية الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد في القطاع العام

مديرية بلديات كربلاء / مديرية بلدية الهندية / مديرية بلدية الخر / مديرية بلدية الحسينية / مديرية بلدية الجدول الغربي / مديرية بلدية الخيرات / مديرية بلدية عين تمر

حجم العينة: تم حساب العينة اعتماداً على (Taherdoost, ٢٠١٧: ٢٣٧)

$$n = \frac{P(100 - P)z^2}{E^2}$$

حيث ان:

n: حجم العينة المطلوب

P: احتمال تحقق الصفة المدروسة (0.5)

E: حد الخطأ المسموح به

Z: القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة α وتساوي (1.96) اذا كان مستوى الدقة المطلوبة (95%)

وعليه تم توزيع ١٥٠ استمارة استبانة (ملحق) وتم استرجاع ١٤٤ استمارة صالحة للتحليل الاحصائي وبهذا تكون نسبة الاسترجاع ٩٦٪.

المبحث الثاني

الاطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولاً: استقلالية الرقابة الداخلية

١- مفهوم استقلالية الرقابة الداخلية

ان الكلمة الرقابة مشتقه من الكلمة الفرنسية (contrerole) وتعني الدور المضاد وهو الذي يؤكّد صحة ودقة الدور الاصلي و مدى مطابقه للواقع الذي وصلت اليه الاجراءات المتخذة. (نبيل، وأمين، ٢٠١٦: ٢) وتأتي الكلمة التدقّيق باللغة اللاتينية (audit) الاستماع وهي تمثل كيفية حكم المدقق الخارجي على الحسابات بعد الاستماع على قراءتها.. كانت طريقة الحكم على الحسابات لدى الاغريق بعد استماع المدقق للحسابات بصورة عليه امام المالكين اما المعنى العام للتدقيق هو التتحقق من صحة مزاعم الآخرين عبر مجموعة اجراءات

للوصول إلى الحكم على تلك المزاعم معتمداً على معايير معينة واسس و تطبيق خطه موضوعه سابقا. (ذكريا، ٢٠١٥ : ١٣٤).

وتعتبر الرقابة وظيفه مهمه ضمن العملية الإدارية ومن الصعب جدا ان تخيل تنظيميا معينا داخل المجتمع دون وجود الرقابة يعمل بموجبه على اساس بحث نتائج الاداء الفعلي ومقارنته مع الاهداف، المعيارية كما ونوعا.

٢- أهمية استقلالية الرقابة الداخلية

يمكن ايجاز اهميه استقلاليه الرقابة الداخلية بما يلي:-

١. ان المدقق الداخلي أو الرقيب الداخلي وهو يمارس عمله يعد حكماً يعتمد على رايه في ما يكلف به ولكي تتحقق هذه الحيادية بالقرارات فيجب ان يكون هنالك استقلاليه في مهام عمله.
٢. لا تخلو بيئة العمل من العلاقات والتعارضات بسبب المصالح المختلفة ومن الطبيعي ان تتأثر استقلاليه المدقق أو الرقيب بهذه التناقضات ومن هنا نجد انه يجب ان يتمتع بالاستقلالية كونه وكيلا عن المالك وي العمل لمصلحة الكل وحفظ الحقوق.
٣. انا استقلاليه الرقيب الداخلي أو المدقق تعطيه الحرية في ابداء رايه بشكل مطمأن وحيادي وبضمير خالص دون تخوف من ضرر أو من جراء قد يصاب به. (الرشيدى، ٢٠١٢ : ١٢).
٤. لغرض ان يكون عمل الرقابة الداخلية ونتائجها يتمتع بالمصداقية وانها حقيقية وغير متحيزه.
٥. ان تكون نتائج التقارير خالية من أي تدخل أو ضغط سواء كان من المؤسسة او من مراجع اخرى.
٦. يستطيع المراقب الداخلي ان يساعد مؤسسات القطاع العام في تحقيق النزاهة وتكريس الثقة بين المواطن واصحاب المصالح وتحسين العمليات.
٧. ان يكون عمل الرقابة الداخلية بفعالية وكفاءه عالية خالية من المخاطر وكذلك ان معلوماتها مهمه وحيوية.

(٥٠) استقلالية الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد في القطاع العام

٨. تعتبر استقلالية الرقابة الداخلية هي اهم عوامل نجاح عمليه لما توفره من ثقه المستفيدين من تقاريره.

٩. بتوفر الاستقلالية والحياديه في عمل الرقابة فان ذلك اداء المدقق لواجباته على اكمل وجه وبفاءه عاليه وفاعليه.

١٠. ان منح الصلاحيات الكافية للرقابة الداخلية والاستقلالية والحياديه بالعمل تمكنه من ابداء رايه و اداء واجبه على افضل صيغه ممكنته وهذا ما نص عليه معيار التدقيق الداخلي الخاص بالاتصال بالإدارات العليا. (العاني، ٢٠٠٥ : ٧٦).

١١. لان توافر قدر من الاستقلالية لعمل الرقابة الداخلية يحقق المكاسب بشكل دائم وتكون سبب الاصلاحات التي تعتمد من قبله و بشكل كبير على تخليص المؤسسة من تدخل السياسيين والحكوميين في شؤونها الداخلية.

١٢. تحقيق الاحتراف المهني والسلوك المهني والذي يشير إلى تجنب تأثير العمل بشكل غير ملائم بمصالح خاصه أو غير أو مصالح الغير واما تكون اليه العمل خاليه من اي قيود أو من شأنها ان تمنع اتخاذ القرار الصحيح في الحالات والانحرافات التي يتم العثور عليها اثناء عمله التدقيق. (محمد، عواد، ٢٠٢٠: ٦٦).

٣- ابعاد استقلالية الرقابة الداخلية

بالإمكان تحديد الابعاد التي تخص عمل الرقابة الداخلية والتي تضمن استقلاليتها بما يلي:-

أ- المكانة التنظيمية:- ويقصد بها كتعبير بانها التصور الشائع بين جماعه معينه نحوه فرد أو شيء في المنظمات. (العبادي، الحدراوي، ١٣٢: ٢٠٢٠). وقد برزت ضرورة ان تكون المكانة التنظيميه لاقسام الرقابة الداخلية يسمح لها بان تتمتع بالاستقلالية كافيه بما يتحقق اداء مسئولياتها بحياديه، والتي تخص المستوى الإداري الذي تتبع له الرقابة الداخلية والجهة التي يقدم لها التقارير النهائية لنتيجة العمل الرقابي (ايام، رحمة، ٢٠١٩ : ٩).

ب- التعيين والمؤهلات المهنية:- لضمان استقلالية العاملين في أجهزة الرقابة الداخلية يتم عبر عمليه فحص المتقدمين إلى التعيين في هذه الاجهزه من قبل الجهات العليا



وذلك للتخلص من حاله تهديد تضارب المصالح . يفضل عدم تعويض المدققين من المؤسسة ذاتها.. الا في حال وجود اشخاص ذات كفاءة ومهنية عالية وخبرة بالعمل الخاصل بهذه المؤسسة (بلان، ٢٠١٥ : ٤٢٦).

ج- القوانين والتشريعات الحكومية:- من اجل الحصول على تطبيق مناسب يضمن فاعليه العمل الحكومي وتنظيمه فانه يجب ان يتم ايجاد قوانين وتشريعات خاصه باليه العمل والتتنفيذ ، فقد اوضح الانتوساي (٩-٥) بأنه تساعد المتطلبات التشريعية لتأسيس نشاط الرقابة الداخلية على حمايه الاستقلالية نشاط الرقابة الداخلية والاعتراف بها كوظيفه مهمه في القطاع العام وخاصة حمايه العناصر في بموجب قانون الخدمة المدنية. (الانتوساي ٩:).

ثانياً: الفساد الاداري

١- مفهوم الفساد

الفساد لغويًا يعني خلاف الصلاح، اذ قال ان الفاسد هو ساقط غير صالح و فساد الشيء يعني تلفه. (فرح، محمد، ٢٠١٧:٢٢٤) ويمكن ان يحدث الفساد عندما يتم استغلال الوظيفة العامة في الأمور الخاصة اي استخدام السلطة العامة من اجل كسب أو ربح شخصي، فهو اساءه استعمال السلطة أو الوظيفة العامة للأمور الخاصة (الطائي، راضي، ٢٠١٩:١٩) فان كلمه الفساد في قواميس اللغة العربية جاءت من الفعل (فسد) وهي كلمه تعاكس الاصلاح لغويًا والفساد كلمة معناها (البطلان) (الحسناوي، ٢٠٢١:٣٨٣) فقد اصبح الفساد بشكل عام الفساد الاداري والمالي بشكل يتتصدر في مجالات الاهتمام في السنوات سواء كان على الصعيد الجهود الفردية وال محلية وكذلك على صعيد المجتمعات الدوليـة والمؤتمرات بسبب خطوره هذه الظاهره التي اتفق المتخصصين على انها ضروره مكافحتها كونها تمثل العدو الاكبر لبرامج التنمية وكذلك تسبب بنشر التخلف والخساره الكبيره في المال والجهود والوقت و ضياع الفرص من التقدم والنمو (الطالب، ٢٠٢١:٨٨).

٢- معايير اشكال الفساد الاداري

عمل بعض الباحثين إلى معايير خاصه لغرض تصنيف وتنويع و تعداد اشكال الفساد

الإداري في اتخاذ ثلاثة اتجاهات أو ثلاثة معايير أساسية هي:-

الرأي العام: وتم تقسيم هذا المعيار إلى المعايير الثلاثة التالية الاسود والابيض والرمادي حيث يكون الفساد الاداري اسودا عندما يكون السلوك الذي ينتهجه الجمهور سلوكا سيئا،اما ما يطلق عليه بالفساد الابيض فهو ما يتفق عليه العاملون من سلوك معين، في حين ما يطلق عليه رماديا هو غياب مثل هذه الاتفاقيات عن نوع الفساد.

معايير الذين يمارسون الفساد: ويقصد به ان يكون لهذا المعيار شكلين للفساد اما ان يكون فردي او تنظيميه فل فردي يتمثل بالنشاطات المنحرفة التي يمارسها فرد معين لتحقيق مصالح ذاتيه اما تنظيمي فهو ما يمثل النشاطات المنحرفة التي تقوم بها منظومه غالبا ما تكون على شكل مجموعه من الافراد أو على شكل جهاز اداري معين وتكون هذه الاجهزه مرتبطة بمصالح شخصيه مع جهات خارجيه.

معايير حالات الفساد: هو عبارة عن الخلل الذي يشوب الاداره من الطلاب غير مشروع لذلك يتمثل هذا النوع من خلل على شكل انتشار الرشو و المحسوبيه ما الوظيفه العامه او اختلاس اموال الدوله والابتاز وسوء استعمال السلطة التسيب والاعمال بشكل عام اللامبالاه في وهدر الوقت والمال والشيوخ النفاق الوظيفي وعدم الثقه بين الرئيس والموظفين وكذلك التغريط في المصلحه العامه. (عبو دى ، ٢٠١٧:١٥).

٣- ابعاد الفساد الاداري:

أ-الانحرافات التنظيمية:- يقصد بها المخالفات والممارسات التي تصدر عن العاملين في دواء في الدوائر والمؤسسات أثناء تاديتهم لمهام عملهم والتي تتعلق بصفه اساسيه في الاعمال الموكله اليهم. (غربي، ٢٠٢١: ٩). وتعد السرقة وسوء الإداره والتميز غير العادل بين العاملين والانتهاكات القانونية أثناء العمل والاهدار في المال العام ومشاكل السلامة المهنية من اوجه الانحرافات التنظيمية (الدماطي، ٢٠٢١: ٢٩٧).

بـ-الآخرافات السلوكية:- اتفق جميع الباحثين على تعريف واحد للآخرافات السلوكية وهو "المخالفات والمارسات التي يقوم بها الموظف والتي تتعلق بسلوك الشخص وتصرفاته الخاصة في العمل". ان قيام بعض الموظفين بعض السلوكيات والتصرفات الغير لائقة في العمل مثل ارتكاب فعل خادش للحياء في الاماكن

الرسمية أو تعاطي المخدرات أو الإساءة إلى مصالح الناس واستغلال المنصب الوظيفي بشكل شخصي لتحقيق أو الاصدقاء هم وعلى مصلحة على حساب المصلحة العامة دون الأخذ بنظر الاعتبار العدالة في على حساب المصلحة العامة وعلى جوده الخدمات المقدمة (الحسناوي، ٢٠٢١: ٣٨٤).

جـ-الاـنحرافـات المـالـيـة:- و تـعـنى مـخـالـفـهـ القـوـاعـدـ وـالـتـعـلـيمـاتـ وـالـضـوابـطـ المـالـيـةـ وـاسـتـخدـامـ العـامـلـينـ فـيـ الـامـورـ الشـخـصـيـةـ فـيـ غـيرـ الـاعـمـالـ الرـسـمـيـةـ المـخـصـصـةـ وـالـهـدـرـ وـالـاسـرـافـ فـيـ المـالـ العـامـ وـمـنـهـ اـسـتـخـدـامـ اـجـهـزـهـ وـمـعـدـاتـ وـادـوـاتـ وـسـيـارـاتـ الدـوـلـةـ فـيـ الـامـورـ الخـاصـةـ . (خـلـيـفـ ، ٢٠٢١: ٣٠٧). فـانـ اـنـتـهـاكـ القـوـانـينـ وـالـاـنـظـمـةـ وـالـتـعـلـيمـاتـ المـالـيـةـ التيـ تـحـكـمـ سـيرـ النـشـاطـاتـ الـادـارـيـةـ وـالـمـالـيـةـ فـيـ الدـوـلـةـ وـمـؤـسـسـاتـهـ وـدـوـائـرـهـاـ الخـدمـيـةـ وـالـفـيـرـ الخـدمـيـةـ وـظـاهـرـةـ اـسـتـغـلـالـ الـوـظـيفـةـ الـعـامـةـ لـتـحـقـيقـ المـصالـحـ الشـخـصـيـةـ وـاسـتـخدـامـ المـالـ العـامـ وـالـاسـرـافـ فـيـ تـعـدـ اـكـثـرـ تـلـكـ المـظـاهـرـ شـيـوـعاـ وـاـكـثـرـهـاـ اـنـشـارـاـ فـيـ تـبـيـدـ المـالـ العـامـ . (الـسـاعـديـ ، ٢٠١٦: ٧).

المـبـحـثـ الثـالـثـ

الـجـانـبـ الـعـمـليـ لـتـغـيـرـاتـ الـدـرـاسـةـ

أـوـلـاـ: إـختـبـارـ التـوزـيعـ الطـبـيعـيـ لـلـبـيـانـاتـ

تم عمل الجداول التكرارية وادخال البيانات إلى الحاسوب باستخدام برنامجي Excel والخزنة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) version 23 بغية التوصل إلى خصائص التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

ان التوزيع الطبيعي للبيانات يعد من الشروط الهاامة التي يتوجب توافرها قبل اختبار فرضيات البحث. تشير العديد من المصادر إلى ان قيم الالتواء والتفلطح التي تقع بين ٣+ و ٣- تعد مقبولة لاثبات التوزيع الطبيعي للبيانات (George & Mallery, 2010: 21).

Sheskin, 2000:

تم حساب قيم التفلطح والالتواء لفقرات استبانة الدراسة ليابان طبيعة توزيع البيانات وكما مبين في الجدول(١).

جدول (١)

قيم الالتواء والتفلطح لابعاد الدراسة

التفلطح	الالتواء	القرارات	الابعاد
2.833	-1.333	1	المكانة التنظيمية (x1)
1.021	-0.981	2	
0.308	-0.766	3	
0.752	-1.057	4	
2.643	-1.534	5	
2.069	-1.137		مجمل البعد
1.098	-0.901	1	التعيين وفقا للمؤهلات المهنية (x2)
0.083	-0.739	2	
0.120	-0.785	3	
-0.263	-0.699	4	
1.100	-1.166	5	
-0.061	-0.763		مجمل البعد
-0.280	-0.332	1	القوانين والتشريعات الحكومية(x3)
-0.157	-0.525	2	
-0.387	-0.579	3	
-0.218	-0.736	4	
-0.763	-0.353	5	
0.084	-0.588		مجمل البعد
-0.844	-0.280	1	الانحرافات التنظيمية (y1)
-0.882	-0.449	2	
-1.020	-0.395	3	
-1.120	-0.217	4	
-1.101	-0.258	5	
-0.955	-0.311		مجمل البعد
-1.067	0.070	1	الانحرافات السلوكية (y2)
-1.232	-0.079	2	
-1.176	-0.330	3	
-1.128	-0.329	4	
-1.084	-0.378	5	
-1.181	-0.306		مجمل البعد
-1.159	-0.249	1	الانحرافات المالية (y3)
-0.823	-0.353	2	
-0.975	-0.223	3	



-0.935	-0.441	4	
-1.264	0.158	5	
-0.682	-0.449		مجمل البعد

يتضح من الجدول (١) بان فقرات وابعاد الدراسة توزعت توزيعا اعتداليا وان كافة القيم واقعة ضمن المعيار المسموح به ولم تتجاوز المحك المعياري.

ثانياً: الاحصاء الوصفي والاستدلالي

جدول (٢)

التحليل الوصفي للبيانات التعريفية لعينة الدراسة (n=144)

المتغير	الخصائص	العدد	النسبة
الجنس	الذكور	86	59.7
	الإناث	58	40.3
الفئة العمرية	٣٠ سنة فاصغر	26	18.1
	٤٠-٣١ سنة	74	51.4
	٤١-٥٠ سنة	35	24.3
	٥١ سنة فأكبر	9	6.3
	٦٠ سنة فما دون	53	36.8
سنوات الخدمة	١١-٢٠ سنة	68	47.2
	٢١-٣٠ سنة	19	13.2
	٣١-٤٠ سنة	4	2.8
	٤١-٥٠ سنة	127	88.2
الشهادة	بكالوريوس	13	9.0
	دبلوم عالي	4	2.8
	ماجستير	0	0
	دكتوراه	9	6.3
الدورات التدريبية	لا يوجد دور	81	56.3
	١-٣ دور	44	30.6
	٤-٦ دور	8	5.6
	٧-٩ دور	2	1.4
	١٠ دورات فأكثر		

ثالثاً: التحليل الاحصائي والوصفي

ويتضمن عرض وتحليل البيانات التي اظهرتها اراء المبحوثين في فقرات استماره الاستبيان وذلك من خلال تحليل اجاباتهم حول متغيري الدراسة المتمثلة بالمتغير المستقل استقلالية الرقابة الداخلية وابعاده الثلاث (المكانة التنظيمية، التعيين وفقا للمؤهلات المهنية والقوانين والتشريعات الحكومية، والمتغير التابع (الفساد الاداري في القطاع العام) والذي تضمن ثلاثة ابعاد الاول (الانحرافات التنظيمية) والثاني (الانحرافات السلوكية) والثالث (الانحرافات المالية).



تم عمل جداول التوزيع التكراري لمتغيرات الدراسة لاستخدامها في أغراض عملية التحليل الاحصائي الوصفي بهدف الحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستناداً على ذلك سيتم توضيح الوصف التفصيلي لاراء واستجابات افراد عينة الدراسة على مستوى كل متغير من متغيرات الدراسة وعلى النحو الاتي:

١- الاحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) لمتغيرات الدراسة

أ - المتغير المستقل:

جدول (٣)

الخصائص الوصفية لاستجابة المبحوثين على ابعاد استقلالية الرقابة الداخلية

مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
أتفق	0.66	3.79	x) ١) المكانة التنظيمية
أتفق	0.72	3.64	التعيين وفقاً للمؤهلات المهنية (x2)
أتفق	0.88	3.46	القوانين والتشريعات الحكومية (x3)
أتفق	0.64	3.59	مجموع المتغير

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على اجوبة المبحوثين والتحليل الاحصائي

يبين الجدول (٣) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة على ابعاد المتغير المستقل (استقلالية الرقابة الداخلية)، ويتبين ما يلي:

حصل بعد المكانة التنظيمية (x1) على متوسط حسابي بلغ (3.79) وانحراف معياري (0.66) مما يشير إلى ان متوسط فقرات هذا البعـد أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣)، ويدل مستوى الموافقة (اتفاق) على ميل افراد عينة البحث للاتفاق على مفاهيم الفقرات.

حصل بعد التعيين وفقاً للمؤهلات المهنية (x2) على متوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري (0.72) مما يشير إلى ان متوسط فقرات هذا البعـد أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣)، ويدل مستوى الموافقة (اتفاق) على ميل افراد عينة البحث للاتفاق على مفاهيم الفقرات.

حصل بعد القوانين والتشريعات الحكومية (x3) على متوسط حسابي بلغ (3.46) وانحراف معياري (0.88) مما يشير إلى ان متوسط فقرات هذا البعـد أعلى من الوسط

الفرضي البالغ (٣)، ويدل مستوى الموافقة (اتفاق) على ميل افراد عينة البحث للاتفاق على مفاهيم الفقرات.

حصل متغير استقلالية الرقابة الداخلية على متوسط حسابي بلغ (3.59) وانحراف معياري (0.64) مما يشير إلى ان متوسط فقرات هذا البعد اعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣)، ويدل مستوى الموافقة (اتفاق) على ميل افراد عينة البحث للاتفاق على مفاهيم جميع الفقرات.

٢- المتغير التابع

جدول (٤)

الخصائص الوصفية لاستجابة المبحوثين على ابعاد الفساد الاداري في القطاع العام

مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
أتفق	0.63	3.63	الانحرافات التنظيمية (y1)
أتفق	0.77	3.59	الانحرافات السلوكية (y2)
أتفق	0.74	3.64	الانحرافات المالية (y3)
أتفق	0.59	3.60	مجموع المتغير

يبين الجدول (٤) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة على ابعاد المتغير التابع (ابعاد الفساد الاداري في القطاع العام)، ويتبين ما يلي:

حصل بعد الانحرافات التنظيمية (y1) على متوسط حسابي بلغ (3.63) وانحراف معياري (0.63) مما يشير إلى ان متوسط فقرات هذا البعد اعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣)، ويدل مستوى الموافقة (اتفاق) على ميل افراد عينة البحث للاتفاق على مفاهيم الفقرات.

حصل بعد الانحرافات السلوكية (y2) على متوسط حسابي بلغ (3.59) وانحراف معياري (0.77) مما يشير إلى ان متوسط فقرات هذا البعد اعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣)، ويدل مستوى الموافقة (اتفاق) على ميل افراد عينة البحث للاتفاق على مفاهيم الفقرات.

حصل بعد الانحرافات المالية (y3) على متوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري (0.74) مما يشير إلى ان متوسط فقرات هذا البعد اعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣)، ويدل مستوى الموافقة (اتفاق) على ميل افراد عينة البحث للاتفاق على مفاهيم الفقرات.



حصل متغير الفساد الاداري في القطاع العام على متوسط حسابي بلغ (3.60) والانحراف معياري (0.59) مما يشير إلى ان متوسط فقرات هذا البعد اعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣)، ويدل مستوى الموافقة (اتفاق) على ميل افراد عينة البحث للاتفاق على مقاومتهم جميع الفقرات.

ثانياً: الاحصاء التحليلي (Inferential Statistics) لمتغيرات الدراسة:

١- اختبار الفرضية الرئيسية (H_1):

من اجل اعطاء اجابة دقيقة بشأن اثبات صحة الفرضية الرئيسية الثانية أو عدم صحتها والقائلة بـ "وجود تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري في القطاع العام". ينبغي اولاً اختبار صحة الفرضيات الفرعية المتبعة عنها أو عدم صحتها وكما يأتي:

أ- اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

فرضية العدم (H_{01}): لا يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات التنظيمية.

الفرضية البديلة (H_{11}): يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات التنظيمية.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم H_{02} لا يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات السلوكية

الفرضية البديلة H_{12} يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات السلوكية

ج- الفرضية الفرعية الثالثة:

فرضية العدم H_{03} لا يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات المالية.

استقلالية الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد في القطاع العام (٥٩)

الفرضية البديلة (H_{23}) يوجد تأثير لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات المالية.

يشير الجدول (١١) إلى نتائج اسلوب تخليل الانحدار الخطى البسيط لغرض قياس تأثير استقلالية الرقابة الداخلية للحد من الفساد الاداري في القطاع العام.

جدول (٥)

نتائج تقدير معالم نموذج الانحدار الخطى البسيط قياس تأثير استقلالية الرقابة الداخلية في ابعاد الفساد الاداري في القطاع العام

استقلالية الرقابة الداخلية (X)				المتغير المستقل
معامل التحديد R ²	قيمة β	قيمة F الحدودية (df=1, 142)	قيمة F المحسوبة	أبعاد المتغير التابع
0.020	0.138	P≤0.05 5.13 P≤0.01 8.16	2.856	انحرافات التنظيمية(y1)
0.195	0.534		34.381	انحرافات السلوكية(y2)
0.186	0.501		32.358	انحرافات المالية(y3)

يستدل من الجدول (٥) على ما يلي:

ان استقلالية الرقابة الداخلية ليس لها أثر دال احصائيا للحد من الانحرافات التنظيمية بدلالة قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار الخطى البسيط التي اظهرت قيمة اصغر(2.856) من قيمة F الحدودية (5.13) عند مستوى معنوية ($P \leq 0.05$)، وتشير قيمة (β) إلى ان التغير بمقدار وحدة واحدة في قيمة متغير استقلالية الرقابة الداخلية يقود إلى تغير قدره (0.138) في قيمة بعد الانحرافات التنظيمية، كما تشير قيمة معامل التحديد البالغة (0.020) إلى ان متغير استقلالية الرقابة الداخلية يفسر لوحده ما مقداره ٢٪ من التباين في بعد الانحرافات التنظيمية اما النسبة المتبقية فانها تعود إلى مساهمة متغيرات أخرى لم تدخل في انموذج الانحدار الخطى البسيط، يستدل مما سبق ان استقلالية الرقابة الداخلية غير قادرة على الحد من الانحرافات التنظيمية، وهذا يقودنا إلى القبول بفرضية عدم ورفض الفرضية البديلة.

ان استقلالية الرقابة الداخلية له أثر دال احصائيا للحد من الانحرافات السلوكية بدلالة قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار الخطى البسيط وهي اكبر (34.381) من قيمة F الحدودية (8.16) عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) وتشير قيمة (β) إلى ان التغير بمقدار

وحدة واحدة في قيمة متغير استقلالية الرقابة الداخلية يقود إلى تغير قدره (0.534) في قيمة بعد الانحرافات السلوكية، كما تشير قيمة معامل التحديد البالغة (0.195) إلى أن متغير استقلالية الرقابة الداخلية يفسر لوحده ما مقداره 19.5٪ من التباين في بعد الانحرافات السلوكية أما النسبة المتبقية فانها تعود إلى مساهمة متغيرات أخرى لم تدخل في انموذج الانحدار الخطي البسيط، يستدل مما سبق أن استقلالية الرقابة الداخلية لها القدرة على الحد من الانحرافات السلوكية، وهذا يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة.

ان استقلالية الرقابة الداخلية له أثر دال احصائيا للحد من الانحرافات المالية بدلالة قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط وهي اكبر (32.358) من قيمة F الجدولية (8.16) عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) وتشير قيمة (β) إلى ان التغير بمقدار وحدة واحدة في قيمة متغير استقلالية الرقابة الداخلية يقود إلى تغير قدره (0.534) في قيمة بعد الانحرافات المالية، كما تشير قيمة معامل التحديد البالغة (0.186) إلى ان متغير استقلالية الرقابة الداخلية يفسر لوحده ما مقداره 18.6٪ من التباين في بعد الانحرافات المالية أما النسبة المتبقية فانها تعود إلى مساهمة متغيرات أخرى لم تدخل في انموذج الانحدار الخطي البسيط، يستدل مما سبق أن استقلالية الرقابة الداخلية لها القدرة على الحد من الانحرافات المالية، وهذا يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة.

بناءً على ما تقدم وحيث ان نتائج الاختبارات الاحصائية اثبتت صحة الفرضية الثانية والثالثة حيث اظهرت الاثر المعنوي لاستقلالية الرقابة الداخلية للحد من الانحرافات السلوكية و المالية ولم تنهض باثباتات صحة الفرضية الاولى، عليه ستقوم الباحثة بتقدير معالم الانحدار الخطي البسيط ليبيان قدرة استقلالية الرقابة الداخلية في التأثير على اجمالي متغير الفساد الاداري في القطاع العام، ليتسنى لنا اثبات الفرضية الرئيسية الثانية من عدمه.

جدول (٦)

نتائج تقييم معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط قياس تأثير استقلالية الرقابة الداخلية في الفساد الاداري في القطاع العام

استقلالية الرقابة الداخلية (X)				المتغير المستقل
معامل التحديد R ²	قيمة β	قيمة F الجدولية (df=1, 142)	قيمة F المحسوبة	المتغير التابع
0.548	0.678	8.16	171.985	الفساد الاداري في القطاع العام (Y)

اعتمادا على مخرجات الجدول السابق الذي تشير قيمه إلى ان استقلالية الرقابة الداخلية له أثر دال احصائيا للحد من الفساد الاداري في القطاع العام بدلالة قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط وهي اكبر (171.985) من قيمة F الجدولية (8.16) عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$)، يمكننا القول بصحة الفرضية الثانية الرئيسة بفرض فرضية عدم وقوف الفرضية البديلة.

ثالثاً: اجراءات الصدق والثبات في الدراسة الحالية

على الباحث، ايا كانت الاداة التي يستخدمها، عليه ان يتحقق من معايير بنائها وصلاحيتها، ومن اهم هذه المعايير ثبات الاداة وصدقها (أبو علام، ٢٠٠٦:٤٤٨)، وذلك لضمان صحة ودقة البيانات التي يتم جمعها.

١-اجراءات الصدق (Validity):

يعد الصدق من اهم الخصائص القياسية التي يتطلب توفرها في مقاييس الاستبانة لانه يمثل احدى الوسائل المهمة في الحكم على صلاحية المقياس، كما يشير الصدق إلى الثقة التي توضع في علاقة السبب والنتيجة. بعبارة أخرى، تتناول السؤال، "إلى أي مدى يسمح تصميم البحث بالقول إن المتغير المستقل يسبب تغييراً في المتغير التابع؟" (Sekaran, 2003:150).

قامت الباحثة بحساب صدق الاستبيان من خلال ما بلي:

أ- صدق المحتوى Content validity: يعني أن محتوى الأداة يقيس أبعاد ومفاهيم موضوع الدراسة. ويقصد به مدى تمثيل فقرات الاستبانة تمثيلاً سليماً للمجال المستهدف بالقياس، ويتم من خلال معرفة وجهة نظر مجموعة من الخبراء.



بـ- الصدق البنائي أو التكويني (Construct validity): ويقصد به نجاح المقياس في قياس مفهوم نظري ويتم من خلال تحليل درجات فقرات المقياس وبيان اتساقها الداخلي.

تم حساب الصدق التكويني بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Coefficient وذلك من خلال معرفة مدى ارتباط عبارات الاستبيان مع ابعادها، ومدى ارتباط الدرجات الكلية للابعاد مع الدرجة الكلية للاستبيان. وكما موضح في الجدول (٧)

جدول (٧)

قيم معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الابعاد والدرجة الكلية لكل بعد من ابعاد متغير استقلالية الرقابة الداخلية (ن=١٠٠)

معامل الارتباط	القرة	المحور
0.722**	1	المكانة التنظيمية(x)
0.798**	2	
0.640**	3	
0.678**	4	
0.776**	5	
0.676**	1	التعيين وفقا للمؤهلات المهنية(x2)
0.731**	2	
0.731**	3	
0.734**	4	
0.790**	5	
0.834**	1	القوانين والتشريعات الحكومية(x3)
0.852**	2	
0.821**	3	
0.827**	4	
0.728**	5	

جدول (٨)

قيم معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الابعاد والدرجة الكلية لكل بعد من ابعاد متغير الفساد الاداري في القطاع العام (ن=١٠٠)

معامل الارتباط	القرة	المحور
0.796**	1	الانحرافات التنظيمية(y1)
0.896**	2	
0.896**	3	
0.867**	4	
0.878**	5	

0.803**	1	الانحرافات السلوكية(y2)
0.899**	2	
0.915**	3	
0.886**	4	
0.833**	5	
0.819**	1	الانحرافات المالية(y3)
0.874**	2	
0.864**	3	
0.827**	4	
0.763**	5	

تشير البيانات في الجدولين السابقين (٧) و (٨) إلى أن جميع الفقرات ترتبط مع ابعادها عند مستوى دلالة احصائية ($P \leq 0.01$)، مما يؤكّد اتساق جميع العبارات مع الابعاد وتمتع الفقرات بصدق بنائي عالي.

حساب قيمة معاملات الارتباط بين درجة كل بعد مع الدرجة الكلية للمتغير المستقل والتابع وذلك وفق ما هو موضح بالجدول (٩).

جدول (٩)

قيم معاملات الارتباط بين الابعد والدرجة الكلية للمتغير الذي تنتمي له

معامل الارتباط	عدد الفقرات	الابعد	المتغيرات
0.794**	5	المكانة التنظيمية(x1)	استقلالية الرقابة الداخلية
0.867**	5	التعيين وفقاً للمؤهلات المهنية(x2)	
0.866**	5	القوانين والتشريعات الحكومية(x3)	
0.921**	5	الانحرافات التنظيمية(y1)	
0.919**	5	الانحرافات السلوكية(y2)	الفساد الإداري في القطاع العام
0.903**	5	الانحرافات المالية(y3)	

تشير البيانات في الجدول (٩) إلى أن الدرجة الكلية في جميع الابعاد مرتبطة مع الدرجة الكلية للمتغير الذي تنتمي له عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.01$) مما يؤكّد اتساق جميع الابعاد مع الدرجة الكلية للاستبيان، وتمتعها بصدق بنائي عالي.

جـ- الصدق التميزي: ويقوم على قدرة الاستبيان على التمييز بين طرفي الخاصية التي يقيسها، حيث يتم ترتيب الدرجات التي يحصل عليها افراد العينة تنازلياً أو تصاعدياً، ثم نأخذ ٢٧٪ من طرفي التوزيع (الاعلى والاسفل) فيتم الحصول على مجموعتين، الاولى تمثل منخفضي الدرجات، والثانية تمثل مرتفعي الدرجات، وتحسب الفروق احصائياً، اذا تحققت الدلالة الاحصائية بالفروق فهذا يعني ان الاختبار يميز بين طرفي الخاصية.



(٦٤) استقلالية الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد في القطاع العام

تم حساب الصدق التميزي بدلالة الفروق بين اقل الدرجات واعلى الدرجات بعد توزيعهم على مجموعتين عبر استخدام اختبار مان ويتنى (Mann-Whitney U Test)، وبين المدول (١٠) نتائج الاختبار.

جدول (١٠)

قيمة (Z) للفروق بين مجموعتي منخفضي و مرتفعي الدرجات لكل بعد، والدرجة الكلية للاستبيان باستخدام اختبار مان ويتنى (U)

الابعد	المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة U	قيمة Z	قيمة الدالة
المكانة التنظيمية (x1)	منخفضي الدرجات على بعد	39	20.00	780.00	0.000	7.666	0.000
	مرتفعي الدرجات على بعد	39	59.00	2301.00			
التعيين وفقا للمؤهلات المهنية (x2)	منخفضي الدرجات على بعد	39	20.00	780.00	0.000	7.665	0.000
	مرتفعي الدرجات على بعد	39	59.00	2301.00			
القوانين والتشريعات الحكومية (x3)	منخفضي الدرجات على بعد	39	20.00	780.00	0.000	7.631	0.000
	مرتفعي الدرجات على بعد	39	59.00	2301.00			
الانحرافات التنظيمية (y1)	منخفضي الدرجات على بعد	39	20.00	780.00	0.000	780	0.000
	مرتفعي الدرجات على بعد	39	59.00	2301.00			
الانحرافات السلوكية (y2)	منخفضي الدرجات على بعد	39	20.00	780.00	0.000	780	0.000
	مرتفعي الدرجات على بعد	39	59.00	2301.00			
الانحرافات المالية (y3)	منخفضي الدرجات على بعد	39	20.00	780.00	0.000	780	0.000
	مرتفعي الدرجات على بعد	39	59.00	2301.00			
الدرجة الكلية	منخفضي الدرجات على الدرجة الكلية للاستبيان	39	20.00	780.00	0.000	780	0.000
	مرتفعي الدرجات على الدرجة الكلية للاستبيان	39	59.00	2301.00			



نلاحظ من الجدول (١٠) ان قيمة (Z) لبعد الاستبيان جميعها دالة احصائية عند مستوى دالة احصائية ($P \leq 0.01$) مما يدل على وجود فروق ذات دالة احصائية بين مجموعتي منخفضي ومرتفعي الدرجات لكل بُعد، وكذلك قيمة (Z) للدرجة الكلية للاستبيان دالة احصائية عند مستوى دالة احصائية ($P \leq 0.01$) مما يدل على وجود فروق ذات دالة احصائية بين مجموعتي منخفضي ومرتفعي الدرجات لكل بُعد يعني ان الدرجة الكلية لجميع الابعاد وكذلك الدرجة الكلية للاستبيان قادرة على التمييز بين المجموعة العليا بالدرجات والمجموعة الدنيا بالدرجات، وهذا يعطي صورة واضحة عن تمتع الاستبيان بالصدق التميزي العالي.

إجراءات الثبات:

يشير مفهوم الثبات إلى مدى اتساق نتائج المقياس، أي مدى امكانية الوصول إلى نفس النتائج اذا تم تطبيق المقياس نفسه عدة مرات على نفس المفحوصين (البا حسين و تونى .٢٠١٦:١٧٢).

قامت الباحثة بحساب معامل ثبات الاختبار بطريقتين هما:

طريقة التجزئة النصفية Split - Half:

تم تقسيم كل من الاستبيان إلى مجموعتين متجانستين، واستخدم اختبار الموثوقية Reliability Analysis لبيان تجانس العينات ثم استخدمت درجات الجزأين في حساب معامل الارتباط بينهما فتتج معامل ثبات نصف الاختبار، ثم استخدمت معادلة سبيرمان براون Sperman-Brown Coefficient لحساب معامل ثبات الاختبار كله بعد تصحيح طول الاختبار وكذلك معامل جتمان Guttman Coefficient للتجزئة النصفية للمجموعتين غير المتساويتين. وكما مبين بالجدول (١١)

جدول (١١)

قيم معاملات الارتباط لبعد الاستبيان

معامل جتمان	معامل سبيرمان- براون	عدد الفقرات	الابعاد
0.800	0.804	5	المكانة التنظيمية(x1)
0.815	0.816	5	التعيين وفقاً للموهلات المهنية(x2)
0.916	0.916	5	القوانين والتشريعات الحكومية(x3)

٦٦) استقلالية الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد في القطاع العام

0.917	0.918	5	الانحرافات التنظيمية(y1)
0.914	0.941	5	الانحرافات السلوكية(y2)
0.863	0.863	5	الانحرافات المالية(y3)
0.606	0.675	30	الدرجة الكلية للاستبيان

يتضح من الجدولين (٥) ان معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لابعاد الاستبيان تتراوح بين (0.816 - 0.941) لقيم معامل سبيرمان-براون وبين (0.917 - 0.815) وهي معاملات ثبات مرتفعة جداً ومقبولة للباحث.

الاتساق الداخلي يسمى أيضاً "التماسك الداخلي". يتعلق مفهوم "الاتساق الداخلي" بدرجة إنسجام بنود الاختبار، وهناك عدة طرق لقياسه أهمها معامل ارتباط ألفا كرونباخ Cronbach Alpha تعتمد معادلة ألفا كرونباخ على تباينات فقرات الاستبيان، لذا قام الباحث بحساب معامل الثبات لكلٍّ بعد ومن ثم قام بحساب معامل ثبات الاستبيان ككل، والجدول (١٨) يوضح قيم معاملات الفا لكلٍّ بعد والقيمة الكلية للاستبيان:

**جدول (١٢)
قيم ثبات الفا كرونباخ لابعاد الاستبيان**

معامل ثبات الفا كرونباخ	عدد الفقرات	الابعاد
0.845	5	المكانة التنظيمية(x1)
0.856	5	التعيين وفقاً للمؤهلات المهنية(x2)
0.912	5	القوانين والتشريعات الحكومية(x3)
0.945	5	الانحرافات التنظيمية(y1)
0.946	5	الانحرافات السلوكية(y2)
0.922	5	الانحرافات المالية(y3)
0.866	30	الدرجة الكلية للاستبيان

تظهر البيانات في الجدول (١٢) ان قيم معامل الثبات لاجبابات المبحوثين على فقرات الابعاد تتراوح بين (0.946-0.845)، وهي تدلل على ثبات مرتفع جداً، كما اظهر معامل الثبات المحسوب للدرجة الكلية للاستبيان (0.866) وتعد درجة ثبات عالية.

وبذلك يمكن الاطمئنان منها على تمنع الاستبيان بثبات عالي ومحبوب لدى الباحث وهي بذلك قد تكون قد تقارب جداً مع معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية وهذا يدل على ان الاستبيان يتصرف بثبات قياسي عالي نسبياً بكلتا الطريقتين.



المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال اعداد الدراسة الحالية والبحث النظري والعملي ومحりات العمل تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:-

١- تبعية اقسام الرقابة الداخلية في المؤسسات البلدية إلى الادارة المباشرة في المديرية وترتبط مباشرة بها، كما ان ترفيع وتقييم العالين في اقسام الرقابة الداخلية يتم من خلال ادارة الموارد البشرية في المديرية ذاتها مما يجعلها تفقد استقلاليتها وتبقى تبعيتها إلى الادارة والى شعبة الموارد البشرية فيها.

٢- تبين ان اغلب افراد العينة اكدوا ضعف توفر استقلالية الرقابة الداخلية بسبب ضعف الالتزام بشروط توفيرها.

٣- تبين انه يتم تعيين وعزل ومعاقبة وتقييم اداء الملاكات الرقابية يتم داخل المؤسسات مجال الدراسة مما يفقدها استقلالها ويجعل تبعيتها لإدارة المؤسسة وبالتالي عدم تمعها بالقدر الكافي من الحرية التي تجعل تقارير المدققين الداخلين تتسم بالموضوعية والحيادية المطلوبة.

٤- غالبا ما يتم اختيار الملاكات العاملين في اقسام الرقابة الداخلية بدون التأكيد من توفر المؤهلات المطلوبة للعمل الرقابي سواء أكانت من حيث الشهادة او التخصص او الخبرة مما يفقدها الاستقلالية المطلوبة بسبب ضعف الكفاءة المهنية والمهارة في العمل.

٥- عدم توفير الدعم المعنوي والتحفيز المالي الذي يتناسب مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتق العاملين في اقسام الرقابة الداخلية مما يخلق روح اللامبالاة في اداء الواجبات المهنية والترابي في الانجاز وعدم الاهتمام بدقة المعلومة وبذل العناية المهنية الكافية.

- ٦- ضعف التأهل العملي لأغلب الملاكات الرقابية بسبب قلة الدورات التدريبية المختصة وقلة السعي إلى تطوير الأداء من خلال ادخال نظم التكنولوجيا الحديثة وتحديث المعلومات بشكل مستمر لمواكبة التطور وإنجاز الاعمال بكفاءة ومهنية عالية وباستقلالية تامة بعيدة عن المحاسبة وحماية المدقق الداخلي من الضغوط التي تعرقل عمله بشكل انساني.
- ٧- قلة القوانين والتعليمات والتشريعات الحكومية التي تدعم عمل اقسام الرقابة الداخلية والتي تمنحها الصلاحيات الكافية بما يخص عملها وتتوفر لها الاستقلالية المطلوبة مما يؤدي إلى تحجيم وتقيد نطاق عملها.
- ٨- عدم الالتزام بتطبيق المعيار الدولي الصادر من الائتماسي بخصوص استقلالية الرقابة الداخلية في القطاع العام بالشكل الكافي والجهل به من قبل اغلب الملاكات العاملة في اقسام الرقابة الداخلية.
- ٩- تأثر اقسام الرقابة الداخلية بالعلاقات الشخصية مما يعرضها للضغوط في العمل وعدم موضوعية نتائج اعمالهم الرقابية على النشاطات في المؤسسات الحكومية والافتقار إلى الاستقلالية المطلوبة.
- ١٠- تأثر مكانة اقسام الرقابة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي بمدى استقلالية الرقابة الداخلية.
- ١١- ان عدم تتمتع اجهزة الرقابة الداخلية بالاستقلالية المطلوبة يجعل المؤسسات عرضة لظهور الانحرافات التنظيمية والسلوكية والمالية وضعف القدرة للحد من الفساد.
- ١٢- تساعد تقارير الرقابة المالية اقسام الرقابة الداخلية في تنظيم عملها من خلال متابعة انجاز تلك التقارير والاطلاع على المعلومات والبيانات التي تستند إلى التعليمات الحسابية الواردة فيها.
- ١٣- هنالك الكثير من المعوقات التي تحد من استقلالية الرقابة الداخلية والتي تزيد من احتمالية تعرضها للمخاطر والتهديدات مما يؤدي إلى انتشار الفساد وعرقلة العمل بما يضر بالمصلحة العامة.

- ١٤- ان تواطؤ الملاكات الرقابية او تهاؤنهم مع حالات الفساد التي يتم اكتشافها هو من اخطر انواع الفساد لما يخلفه من هدر من المال العام وضعف جودة الاداء وبالتالي فقدان هذا الجهاز اهميته.
- ١٥- ان الاجهزة الرقابية الداخلية هي محرك برنامج الوقاية والحد من الفساد بأنواعه داخل المنظمة والتي بالإمكان تحقيقها بالشكل المطلوب بعدة مقومات اهمها وجود معيار استقلالية الرقابة الداخلية.
- ١٦- ان التأهيل العلمي والمهارة والصفات الشخصية تلعب دوراً مهماً في خلق الاستقلالية المطلوبة للعاملين في اقسام الرقابة الداخلية وبالتالي خلق المقدرة الكافية للحد من الانحرافات والفساد الاداري في المؤسسة وصولاً لتقديم افضل الخدمات وتحقيق المصلحة العامة.
- ١٧- أظهرت الدراسة ومن خلال الابعاد التي تم مناقشتها بأن للفساد اثار سلبية كبيرة على المؤسسة وهناك حاجة إلى ايجاد نظام رقابي داخلي فعال وكفؤ ومؤهل للحد منه يتمتع باستقلالية وحيادية وموضوعية ومدعوم من قبل المراجع والادارات العليا ووفقاً للقوانين والتعليمات التي تصدر منها.
- ١٨- لوحظ وجود حالات اهمال وهدر وضياع بمال العام ترتب عليها تشكيل لجان تحقيقية في المؤسسات موضوعة الدراسة للوقوف على اسبابها والمتسبب فيها مما عدم نشاط الاجهزة الرقابية في اداء واجباتهم الوظيفية.
- ١٩- تنتشر وبشكل واضح حالات استخدام لوازم وادوات والاجهزة والاليات والمعدات والسيارات العائدة للمؤسسات البلدية خارج نطاق عمل الوظيفة مما يؤثر سلباً على موجودات ومواد المؤسسات سواء المخزنية أو المستعملة.
- ٢٠- اظهرت الدراسة وجود حالات تحويل وتلاعب بالمستندات الرسمية والتي تدل اما عن عدم الاهتمام بدقتها او اخفاء لأمور تدل على وجود حالات اخراج مالي في المؤسسات مما يشير إلى ضعف الملاكات الرقابية في المؤسسات البلدية.
- ٢١- تكليف بعض العاملين في اقسام الرقابة الداخلية بأعمال خارج نطاق عملهم الرقابي مما يفقدهم الاستقلالية المطلوبة.

ثانياً: التوصيات

- ١- العمل على ربط اجهزة الرقابة الداخلية بالإدارات العليا المتمثلة بالإدارة المحلية في المحافظة بعد ان تم نقل الصلاحيات وفك ارتباط دوائرهم ونقلها إلى تلك الادارات وجعل تعين ونقل العاملين في الرقابة الداخلية من قبل الادارة العليا بالإضافة إلى مصادقة قرارات تقييمهم الصادرة من دوائرهم من قبل تلك الادارات والتي يحتاجها العاملين في الترقية والترفيع والعلاوات.
- ٢- تفعيل دور الاجهزة الرقابية الداخلية ومنحها الاستقلالية عن الادارة المباشرة في العمل مما يضمن لهم الحصانة والامان من ضغوط المحيطين بهم سواء الزملاء او المسؤولين في العمل عملاً بالمعايير الدولية الخاصة بهذا المعيار واصدار القوانين التي تلزم بذلك.
- ٣- العمل على استقطاب واختيار ذوي الشهادات والاختصاص والخبرة العملية للعمل في اقسام الرقابة الداخلية لتماسها المباشر بنشاطات المؤسسة وبشكل مستمر لضمان دقة العمل وعدم حاجتهم إلى من يرشدهم وينخلق التبعية بداخلهم تجاه تلك الجهات.
- ٤- العمل على وضع اليات ودليل عمل وخلق ثقافة لدى اقسام الرقابة الداخلية. يفهم من خلالها العاملون في تلك الاقسام حدود صلاحياتهم والتعليمات التي تخص عملهم والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.
- ٥- العمل على تقديم مقترنات للمراجع العليا لغرض تشريع قانون وتعليمات تختص معالجة تعين وترقية واختيار العاملين بشكل يضمن الحصول على الملاكات الكفاءة بعيداً عن المسؤولية والمحاسبة وكذلك تشريع قوانين لضمان حماية العاملين في اجهزة الرقابة وضمان استقلاليتهم.
- ٦- العمل على وضع برنامج تحفيزي معنوي ومادي لدعم اجهزة الرقابة يتنااسب مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم مثل منح مخصصات رقابية معينة أو منحهم

- صلاحيات محددة وغيرها لضمان عدم التواطؤ في العمل وضمان توفير الولاء للمؤسسة وتحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين في اقسام الرقابة الداخلية.
- ٧- العمل على تطوير المهارات الوظيفية للعاملين في اجهزة الرقابة الداخلية من خلال التدريب والتعليم المستمر.
- ٨- العمل على تطوير اليات العمل الرقابي من خلال الاستعانة بالتقنيات الحديثة وعمل برامج رقاية في الحاسوب الالكتروني يسهل العثور على الانحرافات التي قد تحدث في العمل.
- ٩- العمل على نشر ثقافة الولاء للمؤسسة والتثقيف ضد الفساد وبيان اضراره على المؤسسة وجودة الخدمات وعلى المجتمع ككل.
- ١٠- اعتماد استراتيجيات شاملة لضمان تحقيق استقلالية اجهزة الرقابة الداخلية ومن جهة اخرى وضع اليات واجراءات رادعة ووقائية ووفقا لتوقيتات زمنية محددة لجميع المستويات الادارية في المؤسسة.
- ١١- العمل على ايجاد اليات متطرفة تكنولوجيا تقلل من الروتين وتبسيط اجراءات وتضمن سرعة الانجاز وكشف الانحرافات وتصحيحها باستمرار والحد منها.
- ١٢- يجب ان تحظى الرقابة الداخلية بالدعم الكافي والذي يضمن استقلاليتها لأهمية دورها بمكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية وحجم المخاطر التي يتعرض لها.
- ١٣- تشجيع العاملين في اجهزة الرقابة الداخلية على الحصول على شهادات متخصصة في ممارسة عملهم الرقابي.
- ١٤- العمل على معالجة معوقات تحقيق استقلالية الرقابة الداخلية من خلال اتخاذ اجراءات حازمة للحد من التدخل بعمل الرقابة الداخلية.
- ١٥- عدم التهاون من المتبين بحالات الانحرافات والفساد في المؤسسات الحكومية خاصة من ثبت ادانتهم ومعاقبتهم وفقا للقوانين والتعليمات المسائرة وتغريتهم كلفة الفساد مع مقدار الضرر الحاصل.

- ١٦- التأكيد على الالتزام بقواعد السلوك المهني وتعريف العاملين بتلك القواعد لضمان لضمان ايجاد بيئة خالية من الانحرافات التنظيمية.
- ١٧- العمل على خلق بيئة ثقافية ترفض حالات الفساد دينياً واخلاقياً والتعريف بالعقوبات الرادعة لمترتكبي هذه الحالات في المؤسسات الحكومية.
- ١٨- اجراء اختبار تحريري وشفهي قبل نقل أو تكليف أحد الموظفين للعمل في اقسام الرقابة الداخلية.
- ١٩- قيام اقسام الرقابة الداخلية بتقديم تقارير نصف سنوية للجهات الرقابية مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية لضمان استمرار عمل اجهزة الرقابة بشكل مستمر وموضوعي وتدرك الانحرافات اولاً بأول.
- ٢٠- يجب ان لا يكلف العاملين في الاجهزة الرقابة الداخلية باي وظائف تنفيذية عدا عليهم الرقابي فقط لضمان استقلاليتهم وعدم التداخل في العمل.
- ٢١- العمل على تطبيق المعايير الدولية والالتزام بها ووفقاً لتعليمات وقرارات تصدر من الادارات العليا وخاصة معيار استقلالية الرقابة الداخلية والتعريف بها وبأهميةها.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- الباحسين، سامي عبد الله و تونى، محمود عبد العزيز (٢٠١٦). منهجية البحث العلمي في مجال العلوم الادارية. ط٢. مكتبة المتبني الدمام. المملكة العربية السعودية.
- ٢- بلان، وفاء، (دور تبعية المدقق الداخلي التنظيمية في تحقيق استقلاليته المهنية) دراسة مسحية في القطاع العام، مجلة جامعة تشربن للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد ٢، ٢٠١٥.



استقلالية الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد في القطاع العام (٧٣)

- ٣- الحسناوي، رزاق جفات كريدي، (دور التدقيق الداخلي والرقابة على الاداء المؤسسي في مكافحة الفساد الاداري والمالي) مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد ٢٠٢١، العدد ٢، ١٣.
- ٤- خليف، أمل عثمان، (أثر الذكاء الاستراتيجي في مكافحة الفساد الاداري) دراسة تطبيقية على العاملين بوزارة المالية بمدينة الاسكندرية، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، المجلد ٥٨، العدد الاول، يناير ٢٠٢١.
- ٥- الدمامطي، حنان السيد أحمد ، (اثر التنمر على الابلاغ عن الانحرافات التنظيمية) دراسة ميدانية على القطاعات الخدمية بوزارة المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، قبول النشر ٢٠٢١/٦/٦.
- ٦- زكريا، ارجوان محسن سعيد، خلف، صلاح نوري، (اثر العلاقة بين المدقق الخارجي الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي)، بحث مستل من دراسة تطبيقية في المحاسبة القانونية المعاد للدكتوراه في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد العاشر، العدد ٣٢.
- ٧- الساعدي، هيفاء مزهر، محمد سلمان محمود، (الفساد في العراق الاسباب والمعالجات)، ٢٠١٦.
- ٨- الطبال، عبد الله عبد الله أحمد، (دور هندسة عمليات ادارة الموارد البشرية في علاج الفساد الاداري) دراسة ميدانية بالتطبيق على العاملين في ديوان عام وزارة الصحة والسكان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٥، العدد الثالث، ٢٠٢١.
- ٩- عبودي، ماجد هاشم، (الشفافية الاستراتيجية ودورها في مكافحة الفساد الاداري) دراسة تحليلية لاراء عينة من العاملين في ديوان محافظة كربلاء مقدمة إلى جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد/قسم ادارة الاعمال كجزء من متطلبات نيل диплома университета в области стратегического управления، ٢٠١٧.
- ١٠- فرج، عبد النبي محمد، حسام الزروق عامر، (المعوقات التي تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة الليبي)، مجلة افاق الاقتصادية، مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوية عن كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب، رقم الابداع بدار الكتب الوطنية ٥٠ / ٢٠١٧.
- ١١- نبيل، بن صغير، رياضين محمد امين، (الرقابة على الموارد البشرية مع دراسة نموذجية لصنع بنطال - مغنية-) مقدمة إلى جامعة ابو بكر بلقايد في الجزائر / الملحقية الجامعية المغنية / قسم العلوم الاقتصادية والتسهيل والعلوم التجارية كجزء من متطلبات نيل الماجستير، ٢٠١٦.



(٧٤) استقلالية الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد في القطاع العام

١٢- هشام غربي، (الابعاد والانعكاسات الاقتصادية للفساد المالي والاداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية) مع الاشارة إلى حالة الجزائر، مجلة المعيار / كلية اصول الدين، نوفمبر ٢٠٢١.

13-Adom ,D.; Hussein, E.K; Agyem, J.A. (٢٠١٨). THEORETICAL AND CONCEPTUAL FRAMEWORK: MANDATORY INGREDIENTS OF A QUALITY RESEARCH. INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC RESEARCH. Volume-V.

14-Taherdoost, H. (٢٠١٧). Determining sample size: How to calculate survey sample size. International J. Econ. Mang. Sys. Vol..(٢٣٩-٢:٢٣٧).

15-Sekaran, Uma (2003). Research Methods for business. A skill building Approach.4th edition. John Wiley & Sons, Inc. PP450

